

Building a future for sustainable small-scale fisheries in the Mediterranean and the Black Sea

Regional Conference
7-9 March 2016, Algiers, Algeria



Food and Agriculture
Organization of the
United Nations



General Fisheries Commission
for the Mediterranean
Commission générale des pêches
pour la Méditerranée



نتائج المؤتمر الإقليمي بشأن "بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود"

9-7 مارس/آذار 2016- الجزائر العاصمة - الجزائر

الديباجة

شهد المؤتمر الإقليمي بشأن "بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود" (7-9 مارس/آذار 2016، الجزائر العاصمة، الجزائر) حضوراً قوياً لأكثر من 200 مشارك، من واضعي السياسات والعلماء، والمهنيين وممثلي الصيادين والعاملين في قطاع الأسماك ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية، ومؤسسات البحوث والمنظمات الدولية وغيرها. ونظم المؤتمر كل من الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط (الهيئة العامة)، وإدارة مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بما في ذلك المشاريع الإقليمية التي تنفذها في منطقة البحر الأبيض المتوسط، بالتعاون مع وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في الجزائر، وبالشراكة مع المركز الدولي للدراسات الزراعية المتقدمة في البحر الأبيض المتوسط (CIHEAM) الذي يقع في مدينة باري وشبكة المناطق المحمية في منطقة البحر الأبيض المتوسط (MedPAN) والصندوق العالمي لحماية الطبيعة.

وفي عام 2013، بمناسبة الندوة الإقليمية الأولى بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق المستدامة في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود (27-30 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، مالطة)، سلّطت الأضواء على التحديات والفرص الرئيسية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في هذه المنطقة. واستمرت هذه القضايا، منذ ذلك الحين، في اكتساب أهمية في المناقشات بشأن إدارة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ضمن سياق مبادرة النمو الأزرق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.

وصمّم هذا المؤتمر الإقليمي ليكون استجابة عملية لنتائج الندوة التي عُقدت في مالطة، بغية الاستفادة من الزخم الموجود فعلاً من أجل تقديم استراتيجيات ملموسة بخصوص التنمية المستدامة المستقبلية لهذا القطاع. وأجريت دراسات حالة ملموسة في هذا الصدد، الأمر الذي أتاح مواصلة استكشاف المواضيع الرئيسية المحددة خلال الندوة. وقُدّمت نتائج هذه الدراسات في شكل سعى عن قصد إلى تعزيز المناقشات والتعبير عن الآراء وتبادل الخبرات من أجل فهم أولويات هذا القطاع والفرص المتاحة له فهماً أفضل.

ولا شك أنّ مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود تؤدي دوراً هاماً على المستويين الاجتماعي والاقتصادي. فهي تُشكل أكثر من 80 في المائة من أسطول الصيد وتوظف ما لا يقل عن 60 في المائة من إجمالي اليد العاملة في أنشطة الصيد على ظهر السفن وتمثل 25 في المائة تقريباً من مجموع قيمة المصيد المُفرغ المتأتي من المصايد الطبيعية في المنطقة. وتمثل مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، في أفضل حالاتها، مثلاً على الاستخدام المستدام للموارد من خلال استغلال الموارد البحرية الحية بطريقة تقلل من التدهور البيئي وتؤدي في الوقت ذاته إلى تعظيم المنافع الاقتصادية والاجتماعية. إلا أنه لا بد من تضافر الجهود لضمان أن أفضل الممارسات تصبح ممارسة متبعة.

واعترافاً بهذه الحاجة إلى اتخاذ إجراءات متضافرة لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، تكرمت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري في الجزائر باستضافة المؤتمر الإقليمي بهدف حشد الجهود المذكورة. ويتمشى هذا الحدث تماماً مع استراتيجية "تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات 2020 (AQUAPECHE)"، الذي أطلقته الجزائر مؤخراً إثر عملية تشاورية على الصعيد الوطني مع جميع أصحاب المصلحة وبدعم من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة. وإذ تتماشى هذه الاستراتيجية مع مبادئ النمو الأزرق، فمن المتوقع أيضاً أن تسهم إسهاماً حاسماً في تعزيز استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، على كلا المستويين الوطني والإقليمي.

وصيغت الاستنتاجات التالية بالاستناد إلى نتائج المؤتمر الإقليمي. ونظراً إلى أن هذه الاستنتاجات تُعرض بغية تحفيز الإجراءات دعماً لاستدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فهي تُجمع، أولاً، تحت إطار مجموعة من المقترحات العامة والشاملة، ثم تحت خمس مجموعات تتعلق بدورات مواضيعية محددة تابعة للمؤتمر.

الاستنتاجات العامة

في ضوء أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تؤكد، ضمن جملة من الأمور الأخرى، على أهمية تمكين مصايد الأسماك الحرفية الصغيرة النطاق من الوصول إلى الموارد والأسواق البحرية، تم الاعتراف بالأهمية التي يكتسبها المؤتمر الإقليمي بشأن "بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود". وأعرب المشاركون في المؤتمر عن تأييد واسع النطاق لأهدافه الرامية إلى إنقاذ الوعي، وتبادل المعرفة، ووضع استراتيجية مستقبلية للنهوض بقطاع الصيد الذي يُعتبر قطاعاً حيوياً.

وعلى وجه الخصوص، قُدمت الاقتراحات العامة التالية:

- تصميم عملية لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في سياق الأمن الغذائي والقضاء على الفقر تُناسب سياق البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وتقديم الدعم للأطراف المتعاقدة في الهيئة العامة في تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية.
- إجراء استقصاء شامل على مستوى المنطقة بغية إعداد بيانات أساسية دقيقة ومُحدثة وكاملة بشأن قيمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وتأثيرها الاقتصادي لكي تستنير بها تدخلات السياسة العامة في نهاية المطاف.
- إجراء مشاورات واسعة النطاق تشمل آلية لتحقيق التنمية المستدامة في قطاع صيد الأسماك الصغير النطاق وإجراءات محددة لوضع سياسة منسقة لدعم هذا القطاع. وتحقيقاً لهذه الغاية، ينبغي تنفيذ استراتيجية إقليمية مشتركة تستند إلى الشبكات والبرامج الإقليمية القائمة وتعزز تكافؤ الفرص في جميع أنحاء البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- وضع برنامج إقليمي يهدف إلى تقديم الدعم والمساعدة التقنية، ولا سيما إلى البلدان النامية من أجل بناء القدرات في مجال مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وعند الاقتضاء، ينبغي، على المستوى الوطني، تحليل التشريعات والآليات المؤسسية التي تضمن مشاركة صغار الصيادين مشاركة كاملة في جميع الأنشطة المتعلقة بتنمية القطاع تنمية مستدامة (كتطوير أنشطة بديلة، والإدارة المشتركة، والدعم المالي، والتوسيم، والتتبع، والحق في العمل اللائق، والحماية الاجتماعية، إلخ).
- بناء الإرادة السياسية بشأن الاستثمار في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق بوصفه أداة حاسمة لإحداث نقلة في إدارة مصايد الأسماك، وخاصة في إطار مبادرة النمو الأزرق وتنفيذ سياسة الاتحاد الأوروبي المشتركة التي تم إصلاحها والمتعلقة بمصايد الأسماك. واقترح أن تضطلع البلدان الأعضاء في الهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، والمفوضية الأوروبية ومنظمة الأغذية والزراعة بدور قيادي مشترك في هذا الصدد (أي من خلال تنظيم حدث رفيع المستوى).

- نشر النتائج التي توصل إليها المؤتمر الإقليمي بشأن "بناء مستقبل مستدام لمصايد الصيد التقليدي في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود" خلال الاجتماعات الدولية ذات الصلة، مثل الدورات العادية للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط، ولجنة مصيد الأسماك التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة واجتماعات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة.

الاستنتاجات المحددة المتصلة بفرق الخبراء

فريق الخبراء الأول - دعم تنمية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق على نحو مستدام في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود من منظور مبادرة النمو الأزرق

النمو الأزرق مفهوم حديث هدفه تحقيق التنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية المستدامة في البيئة المائية. ونظراً إلى هيمنة أنشطة صيد الأسماك الصغير النطاق في مصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، فإن الصيد الصغير النطاق سيؤدي بالضرورة دوراً أساسياً في استراتيجيات النمو الأزرق إذا أُريد لاستغلال الموارد السمكية في هذه البحار أن يسهم في تعزيز النمو الأزرق.

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترحت الإجراءات التالية:

- استحداث مؤشرات لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لصيد الأسماك الصغير النطاق، من حيث الكمية والنوعية على حدٍ سواء. وينبغي بالخصوص بذل الجهود لتقدير ليس فقط قيمة المخرجات الناتجة عن صيد الأسماك وتأثيرها الاقتصادي في المجتمعات الساحلية في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، بل أيضاً لقياس تأثير الصيد الصغير النطاق في القطاعات ذات الصلة، مثل تجهيز الأسماك والسياحة. وبالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى تحليل التفاعل بين الصيد الصغير النطاق والقطاعات الأخرى، ولا سيما القطاعات التي تنطوي عليها أيضاً استراتيجيات النمو الأزرق (أي النقل البحري، و النفط والغاز، والسياحة، وغيره)، بغية بلورة فهم أفضل لكل من الآثار الاقتصادية والاجتماعية الواسعة النطاق لصيد الأسماك الصغير النطاق، فضلاً عن المخاطر التي قد تسببها هذه القطاعات الأخرى لمجتمعات صيد الأسماك الصغير النطاق.
- دراسة الأثر الاقتصادي لصيد الأسماك الصغير النطاق في إطار ترتيبات استغلال مختلفة بهدف تحديد الظروف التي قد تحقق هذه الأنشطة في إطارها فائضاً قابلاً للاستثمار، وإجراء دراسات لتقدير الحجم المحتمل لهذا الفائض. كما ينبغي بذل جهود من أجل تحديد نقاط الدخول للتدخلات الخاصة بالتكنولوجيا والإدارة والتسويق والسياسات والتي من شأنها تسهيل الظروف المواتية المذكورة أعلاه.
- تحديد المعايير ذات الصلة – إثر الإقرار بضرورة وضع تعريف موحد لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق – بغية تصنيف "الصيد الصغير النطاق" في البحر الأبيض المتوسط والأسود، وذلك بالاستناد إلى الخصائص الإقليمية ذات الصلة (مثل حجم السفينة، والمعدات المستعملة، وأنشطة مصايد الأسماك غير القائمة على السفن، وما إلى ذلك). وذات الصلة بالموارد التي جرى صيدها.
- نشر المعلومات بشأن فعالية الإطار المرجعي لجمع البيانات الصادر عن الهيئة العامة وتعزيز استخدامه كأداة لجمع البيانات الخاصة بصيد الأسماك الصغير النطاق. وتقديم المساعدة التقنية في التطبيق العملي لهذا الإطار المرجعي عند جمع البيانات الموحدة بشأن صيد الأسماك الصغير النطاق في منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- إعداد دراسة مكتبية بشأن نظم الحماية الاجتماعية والتشريعات الوطنية القائمة والمتاحة لصغار الصيادين في الدول المشاطئة للبحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، وذلك بهدف تحديد الخيارات الأكثر نجاحاً وتعزيزها.
- تحديد تدابير السياسة العامة التي تيسر تنويع دخل صغار الصيادين وسبل معيشتهم. وينبغي بالخصوص بذل الجهود بغية تحديد فرص الترابط بين قطاعي الصيد الصغير النطاق وتربية الأحياء المائية الصغيرة النطاق.
- العمل، بالتعاون مع أعضاء الهيئة العامة، على وضع برنامج تجريبي من شأنه أن يختبر سبلاً كفيلة بإدراج مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في نهج للنمو الأزرق على نحو أفضل، وكذلك بتحسين إدراج مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في عمليات صنع القرار للقطاعات الأخرى التي قد يكون لأنشطة النمو الأزرق الخاصة بها تأثير في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق.

فريق الخبراء الثاني - تعزيز دور أصحاب المصلحة في سياق خطط الإدارة والإدارة المشتركة

إقراراً بوجود أدلة ملموسة تُبين كيف يُمكن للإدارة المشتركة أن تُمثل نهجاً فعالاً لحل النزاعات وإيجاد حلول مبتكرة لإدارة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق على حد سواء، حُدِّت إجراءات رئيسية من شأنها تهيئة ظروف مواتية لإضفاء الطابع المؤسسي على مشاركة أصحاب المصلحة من خلال خطط الإدارة المشتركة. وتشمل هذه الإجراءات الرئيسية الحاجة إلى استثمار أقوى في مجال بناء القدرات، للمؤسسات ومنظمات صيادي الأسماك على حد سواء، والحاجة إلى فهم أفضل للأطر القانونية والمؤسسية التي تسمح بمشاركة الصيادين في إدارة مصايد الأسماك. وأكد فريق العمل أنّ النمو الأزرق يُتيح فرصاً هامة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، بيد أنّ الآثار المترتبة على النمو الأزرق في قطاعات أخرى قد تمثل أيضاً خطراً على هذه المصايد. ولذلك، هناك حاجة إلى مبادرات أقوى في مجالي التنظيم والإدارة المشتركة من أجل درء هذه المخاطر.

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترحت الإجراءات التالية:

- إجراء تحليل لتقييم أطر العمل القانونية الوطنية والدولية من أجل تحديد السياقات المؤسسية التي تسمح بإقامة خطط الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق بهدف تحديد القواعد العامة لمشاركة الصيادين العاملين في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق وامتثالهم لهذه الخطط.
- إعداد خطوط توجيهية متعلقة بأفضل الممارسات لتنفيذ خطط الإدارة المشتركة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وينبغي لهذه الخطوط التوجيهية أن ترتبط مباشرةً بالخطوط التوجيهية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وأن تقدّم، بالإضافة إلى المشورة بشأن السياق المؤسسي والتشريعي، التوجيه لوضع عمليات تشاركية وتنفيذها، ومعايير وأدوات للإدارة المشتركة، ونهجاً للرصد، وخططاً للمراقبة والإشراف، ومؤشرات لرصد فعالية إجراءات الإدارة.
- تقديم الدعم لعمليات الإدارة المشتركة الجارية حالياً في البحر الأبيض المتوسط وبناء الالتزام من أجل مضاعفة عددها في أنحاء المنطقة. ولا بدّ من وضع برنامج إقليمي، يقوم على إطار عمل مؤسسي متين ويستفيد من الخبرات والشراكات الموجودة، وذلك من أجل تقديم رؤية أطول أمداً في ما يتعلق بالطريقة التي يمكن من خلالها للإدارة المشتركة أن تفيّد مصايد الأسماك الصغيرة النطاق على الصعيد الإقليمي.
- وضع خارطة بأنشطة صيد الأسماك بغية توفير المعلومات ذات الصلة التي سيتم إدراجها ضمن عمليات التخطيط المكاني البحري. وتعدّ هذه العمليات حاسمة لضمان حقوق الحيابة والوصول إلى الموارد بالنسبة إلى صغار الصيادين، وعليه ضمان سبل العيش والتنمية المستدامة للمجتمعات التي تعتمد على مصايد الأسماك الصغيرة النطاق. وعلى الهيئة العامة أن تدافع، نيابةً عن البلدان الأعضاء فيها، عن هذه القضية على مستوى عالٍ مع المفوضية الأوروبية، قبل بدء عمليات التخطيط المكاني البحري..
- وضع برنامج لبناء القدرات مكرس لدعم دور أصحاب المصلحة في إدارة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق إدارة مشتركة، ومصمم ليلائم مختلف الأهداف (المؤسسية، وإدارة المناطق البحرية المحمية، والإدارات المحلية، وعلماء الطبيعة والاجتماع، والمجتمع المدني، وصغار الصيادين وغيرهم من مستخدمي الموارد).

فريق الخبراء الثالث: تحسين كفاءة المناطق المحمية البحرية باعتبارها أدوات لإدارة مصايد الأسماك والفوائد الناشئة عن إشراك قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

يقدم إدراك التحديات الاجتماعية الاقتصادية والبيئية ذات الأولوية بالنسبة إلى إدارة النظم البيئية البحرية، والمناطق البحرية المحمية، حلاً محتملاً لمعالجة عدد كبير من القضايا في آن واحد. ولا شك أنّ إحدى الاستراتيجيات المهمة للتوفيق بين أهداف صون مصايد الأسماك واستدامتها تتمثل في إدراج قطاع مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في قرارات الإدارة المتعلقة بالمناطق البحرية المحمية وبما حولها. ولا بدّ من اتخاذ إجراءات على المستويين المحلي والوطني من أجل التوصل إلى اتفاقات دولية وإقليمية. ويمكن لصانعي القرار، والقائمين على إدارة المناطق البحرية المحمية، والصيادين، والعلماء، والقطاع الخاص أن يحققوا ذلك.

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترحت الإجراءات التالية:

- التكيّف واستخلاص العبر من تجارب المناطق البحرية المحمية التي يحظر فيها الصيد، والمناطق العازلة المنظمة التي نجحت في إشراك الصيادين في قرارات الإدارة وفي العمليات التي تحمي الموارد البرية، وتصون أيضاً سبل العيش التي يعتمد عليها صغار الصيادين في آن معاً. ونظراً إلى المنافع الاجتماعية الاقتصادية المكتسبة من مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في هذه المناطق البحرية المحمية النموذجية، سيوفّر استخلاص العبر منها التوجيه بشأن كيف يمكن تحقيق استدامة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه المهنة. ومن أجل دعم تكرار هذه المناطق البحرية المحمية الناجحة، لا بدّ من إطار عمل قانوني ملائم، وإرادة سياسية، ورأس مال مالي وبشري.

- تكرار أمثلة التعاون على مستوى الوزارات وداخلها التي تبرهن عن نجاح إدارة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في المناطق البحرية المحمية وحولها عند تضافر الجهود. ومن شأن هذه النماذج المتكاملة أن تشجع العمليات التي تنطلق من القمة إلى القاعدة ومن القاعدة إلى القمة في العديد من البلدان الشاطئية من أجل تحقيق استدامة المهنة في المستقبل، وتقديم التوجيه التقني الدولي في الوقت عينه.

- تحسين إدارة المناطق البحرية المحمية، بما في ذلك المناطق البحرية المحمية المتعددة الاستخدامات، بالاعتماد على معارف الصيادين العلمية والتقليدية، عن طريق إشراك المستخدمين/ أصحاب المصلحة المعنيين ومن خلال استخدام نهج قابلة للتكيف. وتحقيقاً لهذه الغاية، لا بد من القيام بما يلي:

- تصميم الإدارة في ضوء نتائج مراقبة مقارنة طويلة الأمد للميزات الحيوية، والآثار البيئية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، والمنافع الاجتماعية الاقتصادية داخل المناطق البحرية المحمية وخارجها.

- وضع نهج تشاركية قابلة للتكيف لخطط الإدارة المتعلقة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق داخل المناطق البحرية المحمية وخارجها، استناداً إلى بيانات حيوية واجتماعية اقتصادية، يمكن لأخصائي المناطق البحرية المحمية والصيادين صياغتها وتنفيذها وتنقيحها على نحو مشترك..

- اعتماد قوانين للتغلب على الاستخدامات المتضاربة للمناطق البحرية المحمية التي قد تؤثر سلباً على سبل العيش التي تؤمنها مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، مع مراعاة أهداف الصون ذات الصلة.

- النظر في مسألة الإدارة التشاركية، في حال النزاعات الخاصة بالاستخدام، لا سيما تلك بين مصايد الأسماك الصغيرة النطاق ومصايد الأسماك الترفيهية، لإيجاد توازن بين التنمية المستدامة لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وعند الاقتضاء، التنمية المستدامة للسياحة المسؤولة، بما يحقق أهداف الصون.

- اعتبار جهود الصون، ولا سيما المناطق البحرية المحمية، استثماراً في رأس المال الطبيعي، بدلاً من اعتبارها إنفاقاً عاماً. لذا، لا بدّ من بذل الجهود لحماية هذا الاستثمار من المخاطر، على غرار الأنشطة البحرية المتضاربة، والتلوث الآتي من البر.
- حماية مصايد الأسماك الصغيرة النطاق داخل المناطق البحرية المحمية وحولها، بما في ذلك من خلال إنشاء التعاونيات عن طريق استراتيجيات مدرجة ضمن خطط التنمية التي تضعها السلطات المحلية، والتي تقدم ميزة سوقية على نحو يصب في صالح ممارسات مصايد الأسماك المسؤولة والمستدامة.

فريق الخبراء الرابع - تعزيز سلاسل قيمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق

تتعزز سلسلة قيمة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في إطار بيئة ملائمة يرتبط فيها الصيادون ارتباطاً متيناً بغيرهم من الجهات الفاعلة المحلية، بما في ذلك مؤسسات القطاعين العام والخاص وحتى المستهلكين. ويسمح ذلك بإيجاد كتل اقتصادية تنافسية، ما يمكن أن يعزز تنمية المجتمعات المحلية الساحلية. ويجب تشجيع إنشاء التكتلات والقضاء على جميع العقبات المحتملة. وفي حالة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود، حُدِّت أربعة مجالات تدخل ذات صلة، وهي: جوانب الاستدامة (بما في ذلك الحوكمة والمناطق البحرية المحمية)، واستراتيجيات التسويق (جوانب النوعية)، والتكامل بين القطاعات، وتوفير البنى التحتية والخدمات (لا سيما إمكانية الوصول إلى الأسواق والانتفاع بالقروض).

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترح ما يلي:

- تحديد أفضل الممارسات من أجل خلق القيمة، ولا سيما في ميادين التوسيم، والبيع المباشر، والتجهيز، والتنويع، والتكامل بين القطاعات والتنسيق العمودي. وينبغي إجراء المزيد من دراسات الحالات من أجل تعميق النظر في تدابير الممارسات الفضلى هذه، والتشجيع على تكرارها في مختلف سياقات البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود.
- تصميم سلاسل قيمة ناجحة، لا سيما في الحالات التي يجري فيها تجميع أنشطة اقتصادية ساحلية مختلفة من أجل تحديد نقاط دخول الابتكار والتوصل إلى فهم أفضل لنطاق تعاون الصيادين في إدارة الموارد وفي تسويق المنتجات.
- وضع برنامج لبناء القدرات من أجل دعم أدوار أصحاب المصلحة في إنشاء التعاونيات، وصياغة الاتفاقات مع المؤسسات العامة والخاصة، وإقامة الشراكات والمشاريع للتنمية الساحلية.
- تحسين دراسة وتحليل المسائل المتصلة بالائتمان ودعم المؤسسات المالية على حد سواء. وينبغي أن توفر المؤسسات العامة البنى التحتية والخدمات الأساسية من أجل تعزيز سلاسل القيمة ومنع فشل السوق. فإمكانية الحصول على التمويل الرسمي مصدر قلق ذو أهمية حاسمة. وهذا يشمل الحصول على الائتمانات الرسمية لمصروفات رأس المال والتمويل من أجل عمليات الصيد. ويمكن تطوير المرافق والمنتجات المالية بالاشتراك مع المصارف من أجل الاستثمار المتوسط والطويل الأجل. ويمكن تطبيق خطط التمويل الرسمي (عقود الإنتاج، إيصالات التخزين) بمشاركة الصيادين والتجار والسلطات العامة.

فريق الخبراء الخامس- تطبيق مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية لضمان استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق: حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود

تمثل الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق أداة هامة لدعم الإجراءات الرامية إلى تأمين استدامة مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في البحر الأبيض المتوسط والبحر الأسود. وتعتمد هذه الخطوط التوجيهية منظوراً شاملاً في ما يتعلق باحتياجات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وتقرّ بأنّ تنفيذ هذه الخطوط التوجيهية سيشمل بالضرورة جميع القطاعات. وبغية تكييف هذه الخطوط التوجيهية مع السياق الإقليمي، تم دراسة عدد من العناصر الرئيسية لتفعيل مبادئ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، وهي: (1) الأطر القانونية والخاصة بالسياسات العامة؛ (2) وأصحاب المصلحة الرئيسيين؛ (3) والهيكل المؤسسية؛ (4) ونقاط الدخول الرئيسية؛ (5) والتعاون مع المبادرات الأخرى. وأشار فريق الخبراء إلى أهمية الإجراءات المتخذة على الصعيد المحلي والحاجة إلى مشاركة مجتمعات الصيد مشاركة فعالة. وهناك بالفعل تطورات إيجابية تحدث في المنطقة دعماً لتنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، مثل وجود منظمات ومنصات إقليمية، كالمنصة المغاربية للصيد البحري التقليدي المستدام، ومنصة الصيادين الحرفيين للبحر الأبيض المتوسط (MedArtNet)، منظمة صيادي أوروبا ذوي التأثير المنخفض (LIFE)، والمجلس الاستشاري الإقليمي المعنى بالبحر الأبيض المتوسط (MEDAC)، وإطلاق عدد من السياسات والمبادرات الوطنية (مثل مخطط "تنمية شعب الصيد البحري وتربية المائيات 2020" في الجزائر، ومقترحات خطة العمل الوطنية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في بلدان الاتحاد الأوروبي).

وفي ضوء المناقشات التي دارت خلال اجتماع فريق الخبراء، اقترح ما يلي:

- إنشاء مجموعة عمل تابعة للهيئة العامة لمصايد أسماك البحر الأبيض المتوسط ومعنية بمصايد الأسماك الصغيرة النطاق، لتيسير تنفيذ الخطوط التوجيهية الطوعية لمصايد الأسماك الصغيرة النطاق في منطقة الهيئة العامة، وذلك عن طريق وضع خطط عمل وطنية ومراعاة التوصيات الصادرة عن الأحداث ذات الصلة والخبرات الموجودة داخل المنطقة وخارجها.
- تعزيز مشاركة الهيئة العامة مع مجتمعات الصيد الصغيرة النطاق عن طريق إيجاد آلية لدعم التطوير التنظيمي والاتفاق على أسلوب عمل من أجل تحقيق تعاون مجدٍ وبنّاء، على وجه الخصوص، مراعاة عمل منظمة الأغذية والزراعة بشأن مصايد الأسماك الصغيرة النطاق، ولا بدّ من بذل جهود خاصة للتعاون مع منظمات ومنصات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق القائمة، فضلاً عن إشراك المرأة والفئات المهمشة في هذا التعاون.
- تعزيز تحسين الظروف الاجتماعية الاقتصادية في مصايد الأسماك الصغيرة النطاق دون الإخلال بالاستدامة البيئية، من خلال على وجه الخصوص تشجيع تنويع سبل كسب العيش حسب الاقتضاء، وتأييد مبدأ العمل اللائق، على النحو الذي حددته الاتفاقية بشأن العمل في قطاع صيد الأسماك الصادرة عن منظمة العمل الدولية (الاتفاقية رقم 188). وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تشجيع البلدان الأعضاء في الهيئة العامة على التصديق على هذه الاتفاقية.
- تعزيز وتيسير إنشاء منتدى لجمعيات مصايد الأسماك الصغيرة النطاق في البلدان الشاطئية شمال البحر الأبيض المتوسط وجنوبه، ولا سيما من خلال إنشاء مشاريع معينة لتمولها البلدان الأعضاء أو كيانات أخرى حكومية أو غير حكومية دولية.

شكر وتقدير

أعرب جميع المشاركين في المؤتمر الإقليمي عن ارتياحهم وامتنانهم لتكرم حكومة الجزائر باستضافة هذا الحدث، وللمشاركين في التنظيم على التحضير الكامل للحدث.